Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

ورقة عمل 2025 / 016

تحديات إعادة البناء والنهوض:
اليوم التالي للحرب ومستقبل الشباب في غزة

الباحث

علي عبد الوهاب

ضمن مشروع

أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان
PalThink Academy for Democracy and Human Rights

ifa Institut für Auslandsbeziehungen
Federal Foreign Office

ديسمبر 2025

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

تحديات إعادة البناء والنهوض: اليوم التالي للحرب ومستقبل الشباب في غزة

إعداد

علي عبد الوهاب

ضمن مشروع:

"أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان"

ديسمبر 2025

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

مقدمة

يشكل الشباب الفلسطيني فئة حيوية؛ حيث يمثلون حوالي 22% من إجمالي السكان، ويعيش الشباب الفلسطيني تحت ثقل انسداد سياسي مزمن، واقتصاد تابع، ومساحات مدنية آخذة في التضييق؛ أي بالأحرى باتوا عالقين في معركة مستمرة يُعاد فيها صياغة هويتهم ومكانتهم وفقاً لموازين القوة والواقع السياسي المفروض، في قطاع غزة تحديداً حيث تلتقي وطأة الحصار الممتد منذ عام 2007 مع الهيمنة الاستعمارية الحديثة والتهميش السياسي الداخلي، نشأ جيل جديد لم يعرف سوى العزلة السياسية والانقسام. هذا الجيل، الذي يمتلك طموحاً ومستويات تعليمية عالية (إذ وصلت بطالة خريجي الجامعات إلى حوالي 74% قبل الحرب)، وجد مكبلاً بواقع اقتصادي خانق وسياسي مسدود الأفق، مما أدى إلى تآكل ثقته في النظام السياسي وهياكله التقليدية، وشأن هذه الظروف أنتجت نزعة قوية نحو "الخلاص الفردي"، حيث فكر نحو 37% من الشباب جدياً في الهجرة بحثاً عن كرامة وفرص مفقودة في الوطن. الحرب الأخيرة، التي شنت على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، لم تكن مجرد تصعيد عسكري، إنما كانت عملية عسكرية ممنهجة استهدفت تحطيم البنية التحتية والمجتمعية على حد سواء، مما فاقم الأزمات القائمة إلى مستويات كارثية، جاءت حرب 2023 لتنتقل بالواقع من أزمة مزمنة إلى تدمير شامل للبنية العمرانية والتعليمية والاجتماعية، مع مئات آلاف النازحين ودمار أغلب الجامعات والمدارس، ونشوء أكبر جيل من ذوي الإعاقة في تاريخ غزة الحديث، عوضاً عن ووقع آلاف الضحايا بين صفوف الشباب، الذين باتوا يعيشون تحت وطأة صدمة نفسية جماعية غير مسبوقة، وانقطاع تعليمي يهدد بإهدار رأس المال البشري؛ مما جعل هذه المشهد مأساوي وحول قضية الشباب من مجرد تحدي تنموي إلى مسألة أمن قومي واجتماعي وجودي.

تنطلق الورقة من سؤال بسيط ظاهرياً ومعقد في مضمونه: ماذا يعني "اليوم التالي للحرب" حين نقرأه من زاوية شباب قطاع غزة تحديداً؟ أي مستقبل اقتصادي وسياسي واجتماعي ينتظر هذا الجيل بعد أن خسر البيت والجامعة وسوق العمل والمساحة العامة في الوقت نفسه؟ وكيف تعيد الحرب، بوصفها ذروة للعنف الاستعماري والعسكري، صياغة علاقة الشباب بالهوية الوطنية، وبالقيادات الفلسطينية، وبالعالم الخارجي؟ وسؤال اليوم التالي هنا لا يقتصر على ترتيبات الحكم والإدارة، ولكنه يشمل مصير جيل كامل ووجهة المجتمع الفلسطيني لعقد كامل على الأقل، واخيراً ما هو التوصيات السياستية المطلوبة، والذي يستجيب للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية المركبة، بما في ذلك التحديات الخاصة بالشباب من ذوي الإعاقة، ويضمن إشراكهم الفاعل في صنع القرار؟ وكيف يمكن تحويل البيئة الفلسطينية إلى بيئة جاذبة للشباب بدلاً من كونها طاردة لهم، من خلال صياغة عقد اجتماعي جديد يرسخ العدالة والكرامة.

تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن كل هذه التساؤلات، وتفترض مبدئياً أن معالجة التحديات التي يواجهها الشباب تتطلب تغييراً جوهرياً في النهج السياساتي. فالتركيز التقليدي على إعادة إعمار البنى التحتية المادية فقط، مع تجاهل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية (كالبطالة والصدمة والتفكك)، سيبقي جيل الشباب في حالة هشاشة مستدامة وعجز عن استثمار طاقاته، ويزيد من نزعتهم نحو الهجرة أو حتى الانفجار بالتطرف، بالمقابل فإن المقاربة الشمولية والتشاركية التي تدمج الإصلاح السياسي (كتجديد الشرعية عبر الانتخابات وإشراك الشباب في مراكز القرار) مع التنمية الاقتصادية والترابط الاجتماعي، وتشرك الشباب مباشرة في صنع القرار والتنفيذ والرقابة،

هي وحدها القادرة على تحويلهم من ضحايا سلبيين إلى فاعلين مركزيين في استقرار المجتمع وإعادة بنائه على أساس الكرامة والعدالة.

صورة عامة للوضع بعد الحرب

قبل حرب 2023 كان شباب غزة يعيشون حالة انتظار هيكيلي، يمكن استدلالها أشكالها المتعددة في (انتظار فرصة عمل، أو تصريح سفر، أو انفراج سياسي لا يأتي)، البطالة بين الشباب والخريجين وصلت إلى مستويات من الأعلى عالمياً، والاقتصاد محاصر، والمنافذ شبه مغلقة، والاعتماد على المساعدات واسع الانتشار، كما أن نصف المجتمع تقريباً من الأطفال، ما يعني أن كتلة شبابية ضخمة تتحرك نحو سوق عمل غير قادر أصلاً على استيعاب من سبقها.

سياسياً، لم يعرف معظم الشباب تجربة انتخابات عامة، ولا ممارسة فعلية للتمثيل والمحاسبة، وبما أن النظام السياسي منقسم إلى سلطتين أمر واقع، وقيادات تقليدية تمسك بمفاصل القرار منذ ما يزيد عن عقد ونصف، وقوانين أحزاب وانتخابات تعيق بروز قوى شبابية جديدة. في المقابل، اتسعت الهوة بين الخطاب الوطني الرسمي وبين خبرة الشباب اليومية مع البطالة والقمع وضعف الخدمات. كثير من الشباب نقل جزءاً من نشاطه إلى الفضاء الرقمي، حيث يمارس السياسة بصفتها تعبيراً رمزياً واحتجاجاً رقمياً، لا كفعل تنظيمي قادر على التأثير في بنية السلطة.

اجتماعياً، كان هناك مزيج من التضامن الأهلي ومبادرات العمل التطوعي من جهة، ومن الإرهاق النفسي والبحث عن منفذ فردي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الاحلام المتزايدة فحلم الهجرة، أو الدراسة في الخارج، أو العمل عن بعد عبر الإنترنت، تحول إلى تعويض نفسي عن انسداد الأفق الداخلي. هذه الخلفية مهمة لأن الحرب لم تسقط على جيل مستقر، إنما اصطدمت بجيل كان يترنح أصلاً بين التعليم غير الموصل إلى عمل، والعمل غير اللائق، والاستياء من بنية سياسية مغلقة.

بعد ما يقارب خمسة عشر شهراً من الحرب، يجد شباب غزة أنفسهم في واقع مفكك وغير مأمول المستقبل والحاضر، مما يستدعي إحصائية حيث في هذه الحرب قُتل بما يمثل أكثر 70 ألف فلسطينياً، ويشكل الشباب ربع الضحايا 24%، وإصابة عشرات الآلاف بجروح وإعاقات دائمة، حيث وصلت نسبة الاعاقات ما يقارب 80 ألف حالة إعاقة في صفوف المصابين، عوضاً عن أكثر من 1.9 مليون من السكان نزحوا داخلياً، وتعرضت نسبة كبرى من المنازل للدمار أو الضرر، وتوقفت العملية التعليمية في المدارس والجامعات، مع دمار أو تضرر كامل للمباني الجامعية وغالبية مباني المدارس في القطاع.

يتحول الشاب الغزي في هذه السياق من فاعل يسعى للتعليم والعمل والمبادرة إلى ناجي يلاحق المياه والغذاء والمأوى، وتتراكم الصدمة النفسية الفردية إلى صدمة جمعية طويلة الأمد، تتجلى في أنماط خوف حاد، واضطرابات نوم، وعجز عن التخطيط للمستقبل، وتوتر في العلاقات داخل الأسرة والمجتمع، شأن هذه البنية النفسية والاجتماعية لا تشكل هامشاً على التحليل الاقتصادي والسياسي، بل تدخل في صلبه لأنها تؤثر مباشرة في سلوك الشباب تجاه المشاركة العامة، والهجرة، واختيار استراتيجيات النجاة.

قراءة سياساتية نقدية للتحديات الحرب وما بعدها:

التحديات الاقتصادية ومنظومة التعليم وبناء القدرات

التحديات الاقتصادية التي يواجهها الشباب في قطاع غزة بعد الحرب الأخيرة لا تختزل في مؤشر بطالة مرتفع أو نسب دمار في التقارير، هي بنية كاملة من العنف الاقتصادي المتراكم، ولسنوات طويلة عاش الاقتصاد الغزي تحت نموذج ما يمكن تسميته اقتصاد محاصر، حيث إنتاجية ضعيفة، حركة تجارية خاضعة لمزاج المعابر، قطاعات زراعية وصناعية منهكة، واعتماد واسع على المساعدات والتحويلات، مع هشاشة دائمة في سوق العمل)، ثم جاءت الحرب لتدفع هذا النموذج إلى حافته القصوى؛ ما بقي من رأسمال مادي تحول فعلياً إلى ركام، وما تبقى من رأسمال بشري شاب أصبح موزعاً بين النزوح، والإصابة، وفقدان مصادر الدخل بصورة كاملة.

من منظور الاقتصاد السياسي، ما نراه اليوم هو انتقال من اقتصاد هش إلى ما يشبه "اقتصاد الطوارئ الدائم"، البنية التحتية الأساسية (كهرباء، مياه، طرق، شبكات اتصالات) تعرضت لتدمير واسع، والمنشآت الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، التي كانت تشكل حاضنة طبيعية لريادة الأعمال الشبابية، خرجت من المعادلة أو تعمل في حدود دنيا، والشاب الغزي يدخل هذه المرحلة وهو يحمل موروثاً من البطالة المزمنة قبل الحرب، ويواجه بعد الحرب انهياراً شبه كامل في فرص العمل التقليدية وغير التقليدية، مما يعني أن البطالة ليست مجرد نقص وظائف، إنما تعبير عن موقع الاقتصاد الفلسطيني في تقسيم عمل تهيمن عليه منظومة استعمارية تتحكم في الموارد والحدود والمعابر.

يتجلى البعد الأخطر في تلاقي هذا المسار مع ما يسمى "الإبادة التعليمية – Scholasticide"، تدمير الجامعات والمدارس، وتعطيل العملية التعليمية لعامين أو أكثر، لا يعني فقط ضياع سنوات دراسية فحسب بل انهيار مسار إعداد جيل كامل من الكفاءات، حيث الشاب الذي فقد جامعته أو تعليمه التقني يدخل سوق ما بعد الحرب وهو أقل تسليحاً معرفياً، وأكثر عرضة لأن يُحصر في أعمال يدوية أو منخفضة الأجر، من دون أفق للتطور المهني، وبذلك يتكرس شكل جديد من التهميش الاقتصادي المعرفي، هو أن شباب يدفعون ثمن الحرب مرتين، مرة في الجسد والمكان، ومرة في المهارة ورأس المال البشري.

تحدي بناء القدرات ليس مسألة تدريب تقني سريع، لعله بالأحرى سؤال استراتيجي (هل يُعاد إدماج شباب غزة في اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والربط الإقليمي، أم يُعاد حشرهم في موقع العمالة الرخيصة في مشاريع إعمار قصيرة العمر؟)، إذا اقتصر "بناء القدرات" على دورات سطحية لا ترتبط بفرص حقيقية، يتحول إلى آلية لإدارة الإحباط لا لمعالجته، وأما إذا رُبط بمسارات تعليم بديل، وتعويض تعليمي منظم، وبرامج مهنية مرتبطة بحاجات الإعمار وسوق العمل الأوسع، فيمكن أن يصبح أداة لإعادة صياغة العقد الاقتصادي حول الشباب.

من زاوية علم الاجتماع السياسي، هذه التحديات الاقتصادية تنعكس مباشرة على نسيج المجتمع، وعلى إمكان بناء سلام داخلي، فاقتصاد يقوم على المساعدات و"نقد مقابل عمل" قصير الأجل يخلق علاقات قوة غير متوازنة؛ الجهة التي تتحكم بالتوزيع تكتسب سلطة رمزية ومادية، والمستفيدون الشباب يصبحون أسرى لشبكات الزبائنية

والمحسوبية، في بيئة كهذه تتسع الفجوة بين من يملك الوصول إلى المشاريع الممولة ومن يبقى خارجها، وتتغذى التوترات المناطقية والعائلية، ويتحول الشعور بالظلم الاقتصادي إلى وقود للغضب الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، بناء السلام المجتمعي في غزة لا يمكن تصوره في ظل اقتصاد يعيد إنتاج هذه الهرميات، حيث السلام هنا ليس نتيجة اتفاق سياسي فقط؛ هو أيضاً حصيلة إحساس ملموس بالعدالة في توزيع الخسائر والمكاسب بعد الحرب. باختصار حين يشعر الشاب أن إعادة الإعمار تتم فوق رأسه، وأن عقود التمويل تُدار بين عواصم ومكاتب مغلقة، بينما يبقى هو عالقاً في البطالة أو الهشاشة، يصبح كل خطاب عن "التعافي" مجرد ضجيج، وبالمقابل عندما يرى أن مشاركته في سوق العمل مضمونة عبر سياسات محتوى محلي حقيقية، وأن تعليمه يُستعاد عبر برامج جدية، وأن ريادة أعماله تجد تمويلاً وحماية قانونية، تتحول عملية الإعمار إلى رافعة لسلام اجتماعي داخلي يخلق بدوره قاعدة أكثر صلابة لأي سلام سياسي خارجي.

في النهاية، التحدي الاقتصادي للشباب في غزة بعد الحرب هو سؤال عن شكل الاقتصاد الذي يُراد بناؤه: اقتصاد إدارة أزمة يُبقي جيل الشباب على هامش دورة القيمة والقرار، أم اقتصاد حقوق وفرص يُعيد تعريف الإعمار كحق مشترك وفضاء للعدالة الاقتصادية. الإجابة عن هذا السؤال ستحدد ما إذا كانت غزة في العقد القادم فضاءً يطرد شبابها نحو البحر والحدود والمعابر، أم فضاءً يسمح لهم بالبقاء والعيش والعمل بكرامة، والمشاركة في إعادة تعريف علاقتهم بالعالم من موقع فاعل لا من موقع ضحية دائمة.

التحديات الاجتماعية والقيمية: من تضامن الطوارئ إلى خطر تفكك النسيج

التحديات الاجتماعية والقيمية التي يواجهها الشباب في قطاع غزة بعد الحرب لا تقتصر على الإرهاق النفسي أو ضيق العيش، هي أزمة عميقة في معنى العيش معاً نفسه. في الأيام والأسابيع الأولى للحرب ظهر شكل كثيف من "تضامن الطوارئ": عائلات فتحت بيوتها أو خيامها للنازحين، جيران تقاسموا الخبز والمياه والأدوية، شبان نظموا طوابير الخبز وتوزيع الطعام داخل المدارس والملاجئ، وظهرت مبادرات صغيرة تقاوم الفوضى وتتمسك بفكرة أن المجتمع ما زال قادراً على حماية أفراده، ومع امتداد الحرب، وتراكم الجوع والبرد والخوف، ومع شعور قطاعات واسعة بأن العالم يتركهم لمصيرهم، بدأ هذا التضامن يتآكل تدريجياً، وظهر بدلاً منه توتر مكتوم، ونزاعات على الموارد الشحيحة، وإحساس بالظلم داخل المجتمع نفسه.

من منظور علم الاجتماع السياسي يمكن قراءة هذا التحول كعبور من رأس مال اجتماعي إيجابي يحفز الثقة والتعاون، إلى رأس مال اجتماعي مثقل بالشبهات والمرارة. الروابط العائلية والحمائلية بقيت قوية في كثير من الحالات، إلا أن الروابط الأوسع على مستوى المخيم أو الحي أو المدينة دخلت مرحلة اختبار طويل وقاسي، وحين يشعر شباب في مناطق معينة أن مناطق أخرى تحظى بمساعدات أكثر، أو أن فئة ما لها قدرة أكبر على الوصول إلى المنظمات أو المسؤولين، تتكون سرديات غير معلنة عن (من تم نجاته ومن تُرك وحيداً)، هذه السرديات لا تظهر دائماً في الخطاب العلني، لكنها تتغلغل في الذاكرة اليومية، وتنعكس في طريقة النظر إلى الآخر، وفي الاستعداد لمساندته في الأزمات المقبلة.

ضمن هذا السياق تتصاعد موجة خطاب الكراهية والانفعال العنيف، خاصة في الفضاء الرقمي الذي يتحول إلى ساحة إسقاط لكل هذا الغضب غير المُستوعب، الشباب الذين فقدوا بيوتهم أو أحبتهم أو مستقبلهم الدراسي يعيشون إحساساً مضاعفاً بالمهانة والخذلان، من الاحتلال ومن المنظومة الدولية ومن القيادات الداخلية، يترجم الإحساس أحياناً في شكل نقد سياسي واعٍ، وأحياناً أخرى في شكل شتائم وتعميمات وتخوين متبادل بين أنصار تيارات مختلفة أو بين سكان مناطق مختلفة، أو بين من بقي في غزة ومن اضطر للخروج. المنصات الرقمية تضخم هذا التوتر؛ إذ تُسهل تشكيل "فقاعات" منسجمة داخلياً، متشددة في لغتها تجاه الخارج، وتعيد إنتاج انقسام رمزي يوازي الانقسام السياسي القائم على الأرض.

التغير لا يقتصر على مستوى الخطاب، بل يمتد إلى بنية القيم اليومية. جيل نشأ على رؤية الموت والتدمير بشكل متكرر، وعلى التعايش مع صور الجثث والركام كجزء من النشرة اليومية، معرض لخطر تطبيع العنف وفقدان الحساسية تجاهه. في الوقت نفسه تتغير معاني الكرامة والرجولة والنجاة؛ الشاب الذي لا يستطيع حماية أسرته من الجوع أو التهجير يعيش شعوراً عميقاً بالعجز، قد يدفعه إلى المبالغة في خطاب الانتقام، أو إلى الانسحاب من أي التزام جماعي يشعر أنه لم يعد يضمن له احترام ذاته. تتسع الفجوة بين جيل الآباء الذي يحاول الحفاظ على أنماط تقليدية من الصبر وضبط النفس، وجيل الأبناء الذي يرى أن هذه اللغة لم تعد تجيب عن حجم الخراب الذي يعيشه.

هذا التفكك القيمي ينعكس أيضاً في الثقة بالمؤسسات المجتمعية، المعلم الذي لم يعد قادراً على التدريس، الطبيب الذي يعمل في ظروف استحالة، العامل الإغاثي الذي يقف بين الاحتياج الهائل والموارد المحدودة، جميعهم يتعرضون لضغط أخلاقي لا يُحتمل. الشباب ينظرون إلى هذه المؤسسات بعين مزدوجة، تقدير لدورها من جهة، وتساؤل حاد عن عدالة أدائها من جهة أخرى. أي هفوة في توزيع المساعدات، أو أي شبهة محسوبية في اختيار المستفيدين، تتحول إلى دليل إضافي على أن النظام الاجتماعي نفسه غير منصف. حين تُترك هذه الأسئلة من دون نقاش صريح وشفاف، تتكرس صورة مجتمع يعيش "حرب الكل ضد الكل" على الموارد، ويُعاد تعريف الآخر القريب كمنافس لا كشريك.

أدبيات بناء السلام المجتمعي تشير إلى أن السلام الخارجي المستند إلى تفاهمات سياسية لا يصمد في مجتمعات تعيش هذا المستوى من التوتر الداخلي. السلام هنا ليس شعاراً مجرداً، إنما شبكة من الممارسات اليومية (قدرة الناس على الوثوق بجارهم، واستعدادهم للتعاون مع من يختلفون معه سياسياً، وإحساسهم بأن الظلم الذي تعرضوا له معترف به ومسجل، وليس منكوراً أو مُختزلاً في خطاب رسمي) في غزة ما بعد الحرب، يتوقف كثير من مستقبل العلاقة مع العالم على قدرة المجتمع على ترميم نسيجه الداخلي. جيل الشباب تحديداً يشكل محور هذه العملية؛ هو الأكثر تضرراً من الحرب، والأكثر حضوراً في الفضاء الرقمي، والأكثر قابلية لأن يتحول إلى جسر بين المجموعات المختلفة أو إلى وقود لموجات جديدة من العنف الرمزي والمادي.

من هذا المنظور، التحديات الاجتماعية والقيمية لا تُأخذ كنتائج جانبية للحرب، وأنه يمكن تأجيل التعامل معها إلى ما بعد الإعمار المادي، هي جزء من معادلة الاستقرار نفسها، بمعنى إذا تُرك الغضب من دون مسار للاعتراف والجبر، يتجسد في زيادة العنف الأسري، وتفاقم النزاعات العائلية، وتصلب الهويات الفصائلية، وتراجع الاستعداد

للتسويات الداخلية. أما إذا جرى الاستثمار في مسارات حوار مجتمعي حقيقية، تقودها أيضاً مجموعات شبابية، وفي برامج دعم نفسي جماعي، وفي مبادرات ثقافية وفنية تتيح التعبير عن الألم خارج منطق الثأر، يمكن أن يتحول هذا الجيل من حامل لجرح مفتوح إلى حامل لذاكرة نقدية قادرة على إنتاج قيم جديدة للتضامن.

باختصار التحدي مزدوج، حماية ما تبقى من روح التضامن الأولية التي ظهرت في لحظات الخطر القصوى، وفتح مساحات جديدة لإعادة التفاوض على القيم المشتركة بعيداً عن السلاح والخطاب التعبوي، من دون ذلك تصبح كل عملية إعمار مهددة بأن تُبنى فوق أرض اجتماعية متصدعة، في مجتمع أكثر توتراً وأكثر استعداداً للانقسام، حتى لو عادت المباني إلى الوقوف. أما إذا وُضعت هذه التحديات في قلب أي تصور لليوم التالي، يمكن أن تكون إعادة البناء فرصة لإعادة تعريف معنى "نحن" عند الشباب، ليس فقط في مواجهة العدو الخارجي، وإنما في إدارة اختلافاتهم الداخلية بطريقة أكثر عدلاً وإنسانية.

المجتمع المدني بين الدور التعويضي والقيود السياسية

المجتمع المدني في غزة ظهر خلال الحرب كأحد آخر وأهم خطوط الدفاع عن المعنى الإنساني للحياة اليومية، منظمات محلية صغيرة، مبادرات شبابية عفوية، مجموعات تطوعية في الأحياء والمخيمات، جميعها تحركت لتوفير الغذاء والماء والدواء والدعم النفسي، وتنظيم حياة الناس داخل المدارس والملاجئ، في لحظة كانت فيها مؤسسات الحكم الرسمية مشلولة. الشباب كانوا في قلب هذه الحركة؛ يطبخون في المطابخ الجماعية، ينظمون قوائم المستفيدين، يوثقون الانتهاكات، ويستخدمون هواتفهم كأدوات إسعاف رمزي للعالم الخارجي الذي يتابع صور غزة من بعيد.

مع ذلك، الدور التعويضي للمجتمع المدني يتحرك داخل بنية سياسية واقتصادية خانقة، جزء كبير من المنظمات يعيش تحت ثقل اقتصاد المشاريع؛ تمويل مشروط، جداول زمنية قصيرة، لغة تقارير تقنية، ومؤشرات أداء تُختزل فيها حياة الناس، في هذا السياق يُعاد تعريف الشباب كمستفيدين أو مشاركين أكثر منهم شركاء في صياغة الأجندة. المشروع يتقدم على الفكرة، والنموذج المنطقي يتغلب على الأسئلة السياسية والأخلاقية الأوسع، والكثير من المبادرات الشبابية تجد نفسها محاصرة بين حاجتها للتمويل والحيادية السياسي، فتضطر لاستخدام خطاب مخفف، يتحدث عن التمكين والصمود من دون تسمية البنى التي تنتج العنف والفقر والقمع.

من منظور الاقتصاد السياسي للمجتمع المدني، هذا الوضع ينتج طبقة وسيطة من الفاعلين: إدارات منظمات، خبراء، كتاب مشاريع، يمتلكون لغة المانحين وأدوات التفاوض معهم، مقابل قاعدة شبابية تنفذ الأنشطة على الأرض، مما يستدعي تفسيراً بأن التفاوت في الوصول إلى التمويل والمعرفة والتأثير يخلق تفاوتاً داخل الحقل المدني نفسه، الشباب الذين يعملون متطوعين أو بعقود قصيرة في مشاريع متتالية يعيشون نوعاً من "البروليتاريا المدنية" (حضور مكثف في التنفيذ، حضور ضعيف في القرار، وقابلية عالية للاستهلاك ثم الاستبدال مع انتهاء المشروع) وبذلك يصبح المجتمع المدني (من دون قصد أحياناً) مساحة أخرى يعاد فيها إنتاج التراتبية الاجتماعية والسياسية بين الشباب أنفسهم.

إلى جانب ضغط المانحين، تتحرك قيود أخرى من جهة السلطات الفلسطينية المختلفة. قوانين الجمعيات، إجراءات الترخيص، التدقيق الأمني، الضغوط غير المعلنة على المنظمات التي تفتح ملفات حساسة، كل ذلك يضيق الحيز العام المتاح لمبادرات شبابية مستقلة. الشاب الذي يفكر في تأسيس مجموعة ضغط أو حركة طلابية أو مبادرة بحثية نقدية، يصطدم بأسئلة عن الغطاء القانوني، ومن سيتحمل المسؤولية إذا اعتُبرت أنشطة المجموعة تهديداً للنظام القائم، وبذلك تظهر هنا مفارقة قاسية، بأن المجتمع الذي يحتاج بشدة إلى طاقة الشباب لمساءلة السلطة وإعادة تخيل المشروع الوطني، يضع أمامهم في الوقت نفسه حواجز إدارية وأمنية وسياسية تجعل المشاركة محفوفة بالمخاطر.

المساحات الشبابية التقليدية، مثل مراكز ثقافية، نوادي، جامعات، حدائق عامة، تعرضت للتدمير أو للسكن من قبل النازحين خلال الحرب، كثير من هذه المساحات كان يشكل قبل الحرب متنفساً جزئياً للنقاش والتعبير والالتقاء بين تيارات مختلفة، بعد الحرب يجد الشباب أنفسهم محاصرين في خيام أو بيوت مؤقتة أو أحياء مكتظة، من دون مكان فعلي لممارسة العمل الجماعي خارج منطق الإغاثة. في هذه الفجوة يتضخم دور الفضاء الرقمي كمجال رئيسي للحضور الشبابي. وسائل التواصل الاجتماعي تتحول إلى ميدان عام بديل، منصة لبناء حملات تضامن، مساحة لتوثيق الجرائم، وأداة لانتقاد السلطة والمانحين والفصائل.

في المقابل، حين ينجح المجتمع المدني في إعادة تعريف دوره مع الشباب، من مزود خدمات إلى شريك في الصراع على المعنى والسياسات، ستتاح إمكانيات أخرى. مبادرات توثيق الذاكرة التي يديرها شباب، منصات حوار أفقي بين مناطق وتيارات مختلفة، برامج بحثية وسياساتية يمنح فيها الشباب موقع المنتج لا المبحوث عنه فقط، مساحات ثقافية وفنية تستضيف النقاش السياسي ولا تخشاه، كل ذلك يحول المجتمع المدني إلى مختبر لعقد اجتماعي جديد. هذه الممارسات لا تبني سلاماً بالمفهوم التبشيري للكلمة، وإنما تبني قدرة جماعية على إدارة الاختلاف والغضب بصورة لا تدمر المجتمع من الداخل.

المسألة في جوهرها ليست فقط توسيع مشاركة الشباب كشعار، بل إعادة توزيع السلطة داخل الحقل المدني نفسه، من يضع الأولويات؟ من يكتب المشروع؟ من يفاوض المانح؟ من يقرر شكل النشاط؟ إذا بقيت هذه السلطة مركزة في أيدي نخبة صغيرة، سيظل الشباب يدورون في هامش التنفيذ، أما إذا أعيدت صياغة الهياكل الداخلية بما يسمح بصعود قيادات شبابية متنوعة، وبما يربط بين المساحات الواقعية والرقمية، يمكن عندها أن يصبح المجتمع المدني والمساحات الشبابية أحد أهم روافع إعادة البناء السياسي والاجتماعي في غزة، لا مجرد ملحق إنساني لعالم يُدار من فوق.

الشباب وخطابات وخطط "اليوم التالي" – نقد مقاربات الحكم والإعمار

يقدم قراءة عملية الإعمار القادمة، عندما يقرأ من زاوية الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع السياسي وبناء السلام، صورة مركبة لفجوة عميقة بين خطاب "اليوم التالي" وواقع الشباب في حياة الخيام، فمع تواصل اثار الحرب وانطلاق النقاشات الدولية والإقليمية حول ترتيبات الحكم في غزة، من عودة سلطة فلسطينية "مجددة"، إلى إدارات انتقالية دولية أو عربية، أو لجان محلية ذات طابع تكنوقراطي أو عشائري، أو إعادة تدوير أنماط السيطرة القائمة بصيغ

جديدة، تُصاغ معظم التصورات في غرف مغلقة، وتضع الشباب في خانة "السكان" أو "المستفيدين من الإغاثة" أو "العمالة المحتملة" في مشاريع الإعمار، من دون الاعتراف بهم كحاملي حقوق وفاعلين سياسيين؛ حيث يتعامل جزء واسع من هذه التصورات مع الإعمار كملف هندسي ومالي منفصل عن سؤال السلطة والمساءلة والتمثيل، فيتحول إلى عملية تعاقدية بين المانحين والنخب، على حساب كونه فرصة لإعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس أكثر عدالة وتمثيلاً، خاصة للشباب.

من منظور الاقتصاد السياسي، استمرار الهياكل الاقتصادية الراهنة، القائمة على التبعية الخارجية والقيود البنيوية التي يفرضها الاحتلال، يقود إلى إعادة إنتاج التهميش الاقتصادي للشباب، ومن الجدير ذكره هناك خطر حقيقي في انزلاق الإعمار إلى حالة "رأسمالية كوارث" تستقطب الأموال الضخمة لصالح قوى سياسية وشركات مقاولات متنفذة، تُدار فيها عقود المشاريع عبر شبكات محسوبية، ويتم تشغيل الشباب بأجور متدنية في أعمال مؤقتة، بينما تضيع فرصة تحويل الإعمار إلى قاطرة لخلق عمل لائق ومستدام ومثمر محلياً، كوناً أن غياب سياسات صارمة للمحتوى المحلي في عقود الإعمار، تلزم بتوظيف وتدريب نسبة محددة من الشباب والنساء من المجتمع المحلي، يبقي الاقتصاد الفلسطيني أسيراً للبطالة الهيكلية، ويحول الدولة الناشئة إلى بيئة طاردة، يخسر فيها المجتمع رأس ماله البشري عبر هجرة الكفاءات المحبطة، يمكن الاستدلال إلى أن الاستقرار هنا لا يمكن فصله عن "السلام بالخبز"، أي عن ربط البناء المادي للبنية التحتية بإعادة توزيع الفرص والدخل لصالح الأجيال الشابة كمنتجين وشركاء لا كقوة عمل رخيصة.

على مستوى علم الاجتماع السياسي، يعيش الشباب أزمة شرعية عميقة تجاه النظام السياسي الفلسطيني؛ 57% منهم يعتقدون أنه لا أحد يمثلهم سياسياً، و74% لا يثقون بالأحزاب القائمة ، واستمرار الجمود وغياب الانتخابات يعيدان تشكيل الاستياء الاجتماعي كقوة مدمرة؛ فبدلاً من أن يتحول الغضب إلى فعل وطني جامع، ينزاح الكثير من الشباب نحو هويات فردية قائمة على النجاة الذاتية، وتتوسع دوائر التشظي الداخلي وخطاب الكراهية على أسس مناطقية أو حزبية أو طبقية، فهذا التهميش الداخلي يتقاطع مع عنف استعماري عسكري عبر تدمير المؤسسات التعليمية، والسيطرة على السردية الرقمية، وتطبيع صورة الفلسطيني كموضوع للمراقبة والإغاثة وليس كفاعل سياسي، وبذلك أصبح الشباب محاصرون بين مطرقة الاحتلال وسندان الإقصاء الداخلي، تُدفع هويتهم الجماعية إلى التفكك لمصلحة هويات ثانوية أو نزعات عابرة، وربما متطرفة.

من زاوية أدبيات بناء السلام، كل خطة إعمار تُصاغ من أعلى من دون معالجة الصدمة الجماعية والجروح الاجتماعية تنتهي إلى استقرار هش ومؤجل الانفجار، كوناً أن السلام هنا لا يختزل في تفاهمات بين نخب سياسية أو أمنية؛ يحتاج أن يكون متجذراً مجتمعياً، يعيد بناء الثقة الأفقية بين الناس، ويرمم ما تهشم من رأس المال الاجتماعي داخل المخيمات والمدن المدمرة، وإهمال الأبعاد النفسية والاجتماعية، وتجاهل مسار عدالة انتقالية حقيقي لجبر ضرر الضحايا الشباب الذين فقدوا أطرافهم أو ذويهم أو بيوتهم، يترك إرثاً كثيفاً من الغضب والثأر القابل للاستدعاء في كل أزمة. في الوقت نفسه، تغييب صوت الشباب عن تخطيط الإعمار يتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة حول دور الشباب في حفظ وإحلال السلام، ويجعل أي استقرار قادم مهدداً بأن يكون مفروضاً من

الخارج أو محروساً بإرادة النخب القديمة، لا صادراً عن إرادة الأجيال الشابة التي ستتحمل العبء الفعلي لمستقبل غزة وفلسطين.

التوصيات السياساتية

1. **تجديد الشرعية السياسية عبر مسار تحول يضع الشباب في قلب الحكم**

الفكرة: لا يمكن معالجة (جيل الانتظار) من دون فتح النظام السياسي نفسه، المطلوب مسار تحول تدريجي، يربط اليوم التالي للحرب بإعادة بناء الشرعية من أسفل.

خطوط عملية:

- إقرار خارطة طريق متدرجة للانتخابات (مجالس محلية، اتحادات طلابية ونقابية، ثم تشريعية ورئاسية) مع نسب حجز مقاعد للشباب والنساء، لا تقل عن 30% في القوائم والهيئات القيادية.
- إنشاء مجالس شبابية استشارية على مستوى المحافظات وصناديق الإعمار، بتمثيل حقيقي لشباب غزة (بما في ذلك ذوي الإعاقة)، تشارك في تحديد أولويات الإعمار والرقابة على عقوده.
- مراجعة قوانين الأحزاب والجمعيات بما يسهل ظهور تيارات وقوائم شبابية جديدة، ويزيل الحواجز الإدارية والأمنية التي تمنع الشباب من تنظيم أنفسهم سياسياً ومدنياً.

2. **تحويل الإعمار إلى رافعة لاقتصاد الحقوق والفرص لا إلى "رأسمالية كوارث"**

الفكرة: الإعمار يجب أن يكون مدخلاً لإعادة توزيع الفرص، لا لتكريس تبعية جديدة. كل دولار يدخل إلى غزة ينبغي أن يُقاس بأثره على تشغيل الشباب وبناء قاعدة إنتاجية محلية.

خطوط عملية:

- اعتماد سياسات محتوى محلي ملزمة في عقود الإعمار (قوانين أو تعليمات حكومية/صندوقية مشتركة)، تفرض:
  - حصة محددة لتشغيل الشباب والنساء وذوي الإعاقة في كل مشروع.
  - أولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، مع تقسيم المناقصات إلى حزم تمنع الاحتكار.
- إنشاء برنامج وطني للوظائف الخضراء والإعمار المجتمعي يستهدف الشباب، في مجالات: إعادة التدوير، الطاقة المتجددة، الزراعة الحضرية، إعادة تأهيل المرافق التعليمية والصحية، مع أجور عادلة وحماية اجتماعية.
- ربط التمويل الدولي بشرطين واضحين:
  - تعزيز القدرة الإنتاجية المحلية (لا الاكتفاء بالبناء الإسمنتي).

- نشر بيانات شفافة عن عقود الإعمار، وجهات التنفيذ، وعدد الوظائف التي حصل عليها الشباب في كل مشروع.

3. **خطة طوارئ وطنية لمواجهة "الإبادة التعليمية" وإعادة بناء رأس المال البشري**

الفكرة: ما جرى للجامعات والمدارس ليس انقطاعاً عادياً؛ هو تدمير لمسار إعداد جيل كامل. الرد يجب أن يكون بمستوى "خطة إنقاذ تعليمي" لا مجرد ترميم مباني.

خطوط عملية:

- تصميم وتنفيذ برنامج تعويض تعليمي متعدد المسارات لشباب غزة، يشمل:
  - مسارات تعليم جامعي بديل ومكثف (وجاهي ورقمي منخفض الكلفة).
  - مسارات تقنية/مهنية مرتبطة مباشرة بحاجات الإعمار وسوق العمل الإقليمي.
- إنشاء صندوق منح وتعليم طارئ لشباب غزة، يمول دولياً وتديره هيئة مستقلة، يربط المنح بالتزام المستفيدين بالمساهمة في مشاريع بحثية أو مجتمعية بعد التخرج.
- تطوير نموذج جامعة مقاومة للصدمات: بنى جامعية موزعة، قدرة عالية على التعليم عن بعد، شراكات مع جامعات عربية ودولية للاعتراف بالمقررات المشتركة، وبرامج خاصة للشباب من ذوي الإعاقة لضمان عدم خروجهم من المسار التعليمي.

4. **برنامج وطني للشباب من أجل التماسك الاجتماعي وبناء السلام من القاعدة**

الفكرة: لا استقرار حقيقياً من دون معالجة الجروح الاجتماعية والصدمة الجماعية. الشباب هم الأكثر تضرراً، وهم أيضاً الأقدر على قيادة مسارات مصالحة مجتمعية جديدة.

خطوط عملية:

- إطلاق برنامج شبابي وطني للحوارات المجتمعية، تنفذه منظمات محلية مستقلة، يجمع شباباً من مناطق وتيارات وخلفيات مختلفة، لمناقشة: روايات الحرب، العدالة، شكل العقد الاجتماعي الجديد.
- إدماج الدعم النفسي الاجتماعي الجماعي في كل برامج الشباب (تعليم، تشغيل، مبادرات مجتمعية)، مع تدريب كوادر شبابية كمسهلين مجتمعيين قادرين على إدارة دوائر حوار وآليات تفريغ آمن.
- تأسيس مبادرات عدالة انتقالية رمزية يقودها الشباب: توثيق شهادات، أرشيف رقمي، أعمال فنية وأدبية، فعاليات تذكر بالضحايا وتقر بالظلم، لتقليل خطر تحول الغضب إلى عنف داخلي أو تطرف غير منضبط.

5. إعادة تعريف دور المجتمع المدني والمساحات الشبابية كحاضنة لعقد اجتماعي جديد

الفكرة: المجتمع المدني لا يكفي أن يقدم خدمات؛ عليه أن يتحول إلى ساحة يتعلم فيها الشباب ممارسة السياسة كفعل نقدي تشاركي، في الواقع وفي الفضاء الرقمي معاً.

خطوط عملية:

- إعادة تصميم هياكل الحوكمة داخل المنظمات المدنية بحيث:
  - تتضمن مجالس أو لجان قرار شبابية منتخبة داخلياً.
  - تنشر بيانات سنوية عن توزيع الموارد والمناصب على الشباب، وتقدم كشفاً لآليات اختيار المتطوعين والعاملين.
- دعم إنشاء أو إعادة تأهيل مساحات شبابية متعددة الوظائف في غزة (مراكز ثقافية، مختبرات رقمية، نوادي مدنية)، تعمل كمنصات للنقاش السياسي المفتوح، والتعلم، والعمل التطوعي.
- تحويل جزء من تمويل المانحين إلى صناديق دعم مبادرات شبابية مستقلة صغيرة (micro-grants)، ببيروقراطية بسيطة، تسمح للشباب بتجريب أفكارهم في مجالات الرقابة المجتمعية، الصحافة المدنية، المبادرات الرقمية، السياسات المحلية، مع حماية قانونية أساسية للمدافعين الشباب عن الحقوق.